

التمويل الصغير ودوره في التنمية الريفية: مثال بلدة الذهبيات بريف القيروان (البلاد التونسية)

الطاهر ذهبي

للاستشهاد بهذا المقال: الطاهر ذهبي، " التمويل الصغير ودوره في التنمية الريفية: مثال بلدة الذهبيات بريف القيروان (البلاد التونسية) Revue GéoDév.ma, Volume 9 (2021), en ligne : <http://revues.imist.ma/?journal=geodev>

مقدمة

شهدت البلاد التونسية تنفيذ العديد من البرامج التي تندرج ضمن استراتيجية التنمية من القاعدة مثل برنامج التنمية الريفية وبرنامج العائلة المنتجة وبرنامج تشغيل الشباب وبرنامج إزالة مناطق الظل وغيرها من البرامج الأخرى. وتقوم هذه البرامج على مبدئي تحسين ظروف عيش السكان وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا عن طريق تجهيز المناطق التي يستوطنونها بالتجهيزات والخدمات الأساسية وفك انحباسها وإحيائها اقتصاديا. فالهدف الرئيسي لهذه البرامج أو المعلن (على الأقل) هو تنمية المناطق التي شملتها البرامج المذكورة.

في أواخر تسعينات القرن الماضي عرفت البلاد آلية جديدة للتنمية من القاعدة وهي "التمويل الصغير-Micro-financement". وهي عبارة عن قرض صغير ينتفع به الفرد لتمويل مشروع خاص به أو لتحسين ظروفه المعيشية. ويتمثل الهدف (المعلن على الأقل) من هذه الآلية تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات معدومة الموارد والضعيفة وخاصة المرأة والفئات الشابة وسكان الأرياف عامة عن طريق مساعدتهم في بعث مشاريعهم. بالإضافة إلى المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

فإلى أي مدى ساهمت آلية التمويل الصغير في تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين الحياة الاجتماعية للسكان في بلدة الذهبيات الواقعة بريف القيروان.

I - القروض الصغيرة: تعريفها والهياكل المانحة لها

تعرف القرض الصغير والهياكل المانحة له وشروط إسناده في البلاد التونسية مجموعة من النصوص القانونية، يعود أولها إلى سنة 1999، وجملة من المراسيم والقرارات المكملة والمنقحة لها.

1- القرض الصغير؟

القرض الصغير هو تمويل يهدف إلى المساعدة على الإدماج الاقتصادي يتم إسناده لبعث مشروع و/أو لتوفير مدخلات ضرورية للإنتاج (معدات، مال متداول...). كما يمكن منحه لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش. تتراوح قيمته بين 1000 و5000 دينار يتم تسديدها على فترة تتراوح بين سنة وثلاثة سنوات مع فترة إمهال بشهرين وبنسبة فائدة سنوية تبلغ 5%. إضافة إلى ذلك، توظف عليه عمولة لدراسة الملف تقدر بـ2.5% من قيمته. وتسد القروض الصغيرة من قبل هياكل مانحة تعمل وفق مقتضيات القانون الأساسي عدد 67 لسنة 1999 والقانون عدد 70 لسنة 1999 والقانون عدد 46 لسنة 2014 والمراسيم والقرارات المكملة والمنقحة لها والمتعلقة بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير وقيمه وشروط منحه.

ينتفع بالقروض الصغيرة الأفراد الذين ينتمون إلى عائلات معوزة أو فئات ذات دخل ضعيف والذين بإمكانهم ممارسة نشاط منتج. ويشمل هذا الصنف من التمويل الأفراد الذين يتقنون مهنة أو حرفة أو نشاط في قطاعات الفلاحة والتجارة والخدمات والمهن الصغرى والصناعات التقليدية وليس لهم عمل مؤجر. يهدف التمويل الصغير أساسا إلى:

- المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات ذات الدخل الضعيف و/أو المحدود
- إحداث موارد الرزق
- تحسين ظروف العيش
- تدعيم دور الجمعيات في العمل التنموي

(2)- الهياكل المانحة للقروض الصغيرة؟

هياكل التمويل الصغير هي كل مؤسسة تعمل وفق مقتضيات مجموعة القوانين والنصوص التي أسلفنا ذكرها ونميز بين صنفين من الهياكل المانحة للقروض الصغيرة وهي:

(أ)- الجمعيات التنموية

هي جمعيات تنموية مسندة للقروض الصغيرة وقد كان الهدف الأساسي من إحداثها معاضدة مجهودات الدولة في مجال التشغيل والحد من ارتفاع نسبة البطالة ومكافحة الفقر إلى جانب تحسين الظروف الحياتية للسكان عن طريق تمكينهم من بعث مشاريعهم الخاصة عبر آلية التمويل الصغير. حيث يمكن للأفراد الحصول على قروض من هذه الجمعيات بطريقة ميسرة. لقد بلغ عدد الجمعيات التنموية المانحة للقروض الصغيرة في البلاد التونسية، 250 جمعية سنة 2010، ويغطي نشاطها جميع معتمديات البلاد تقريبا وتتوطن ثمانية منها في ولاية القيروان.

يمثل البنك التونسي للتضامن المورد الأساسي والوحيد لتمويل الجمعيات التنموية. بيد أن هذه الأخيرة واجهت الكثير من الصعوبات المادية والتقنية الأمر الذي أدى إلى الحد من فاعليتها وحيادها عن دورها التنموي وتحوّلها إلى وسيلة للإشهار والتسويق السياسي. فأكبر نسبة من المؤسسين لهذه الجمعيات كانت من المقربين من النظام القائم قبل 14 جانفي 2011 ومن الناشطين في صلب الحزب الحاكم. فترتب عن هذه الوضعية تدخّل مفرط للسلط المحلية والجهوية في طريقة عمل هذه الجمعيات وتم تسييس عملها. فأصبحت العلاقات الذاتية بالسلط المحلية والجهوية وبالأعضاء المؤسسين لهذه الجمعيات هي المعيار الأساسي في إسناد القروض.

(ب)- مؤسسات التمويل الصغير

مؤسسات التمويل الصغير هي مؤسسات مانحة للقروض الصغيرة تستهدف الأفراد الذين لا يستطيعون الانتفاع بقروض من مسالك التمويل التقليدية. وحسب الأهداف المعلنة لهذه المؤسسات يكتسي نشاطها بعدا اجتماعيا فهي تمنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة بهدف « الحد من الفقر وتدعيم المجتمعات المحلية... » ومن أجل « تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات معدومة الموارد والضعيفة وخاصة المرأة والفئات الشابة وسكان الأرياف عامة... » (Larance, 1998).

لقد كان يوجد بالبلاد التونسية مؤسستين للتمويل الصغير إلى حدود سنة 2010 ثم شهد عددها ونشاطها تناميا وتوسعا سريعين بعد ذلك التاريخ. فقد قفز عددها إلى تسعة مؤسسات سنة 2017 (البنك المركزي، 2018) وانتشرت فروع هذه المؤسسات في جميع ولايات البلاد. كما تحولت بعض مؤسسات التمويل الصغير من جمعيات إلى شركات تمويل. إضافة إلى ذلك، قامت بعض المؤسسات البنكية بإحداث مؤسسات تمويل صغير تابعة لها (البنك المركزي، 2018). لقد تم إحداث هذه المؤسسات من قبل باعثن تونسيين وبمساهمة مستثمرين أجانب يمارسون نشاط الإقراض الصغير في عديد البلدان الأخرى وهذا ما يؤكد أن قطاع الإقراض الصغير من القطاعات المربحة اقتصاديا وما يفسر انتشاره وتوسع نشاطه بشكل ملفت للانتباه في العالم في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات وفي تونس بعد 14 جانفي 2011. فقد أفادنا المدير العام للبنك التونسي للتضامن (BTS) « أن النظام القائم قبل 2010 كان متشددا كثيرا في منح الرخص لهذه المؤسسات رغم الطلب الكبير من قبل عديد المؤسسات المقرضة التي تنشط في هذا المجال... لقد تم منح رخصة وحيدة وبشروط معينة... »

إجمالا، القروض الصغيرة هي تمويل مالي يمنح للفئات معدومة الموارد والضعيفة وخاصة المرأة والفئات الشابة وسكان الأرياف عامة لمساعدتهم في بعث مشاريعهم و/أو لتحسين ظروفهم الحياتية بهدف إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا بالإضافة إلى المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني. لقد أعتمدت القروض الصغيرة كأداة تساعد على مكافحة الفقر وآلية للتنمية في عديد البلدان والتي نذكر من بينها بنغلاداش والمغرب والبرتغال وإسبانيا وبعض بلدان أمريكا الجنوبية كما شملت أيضا عديد الأقطار المتطورة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان أوروبا الغربية (منظمة الأمم المتحدة، 2005).

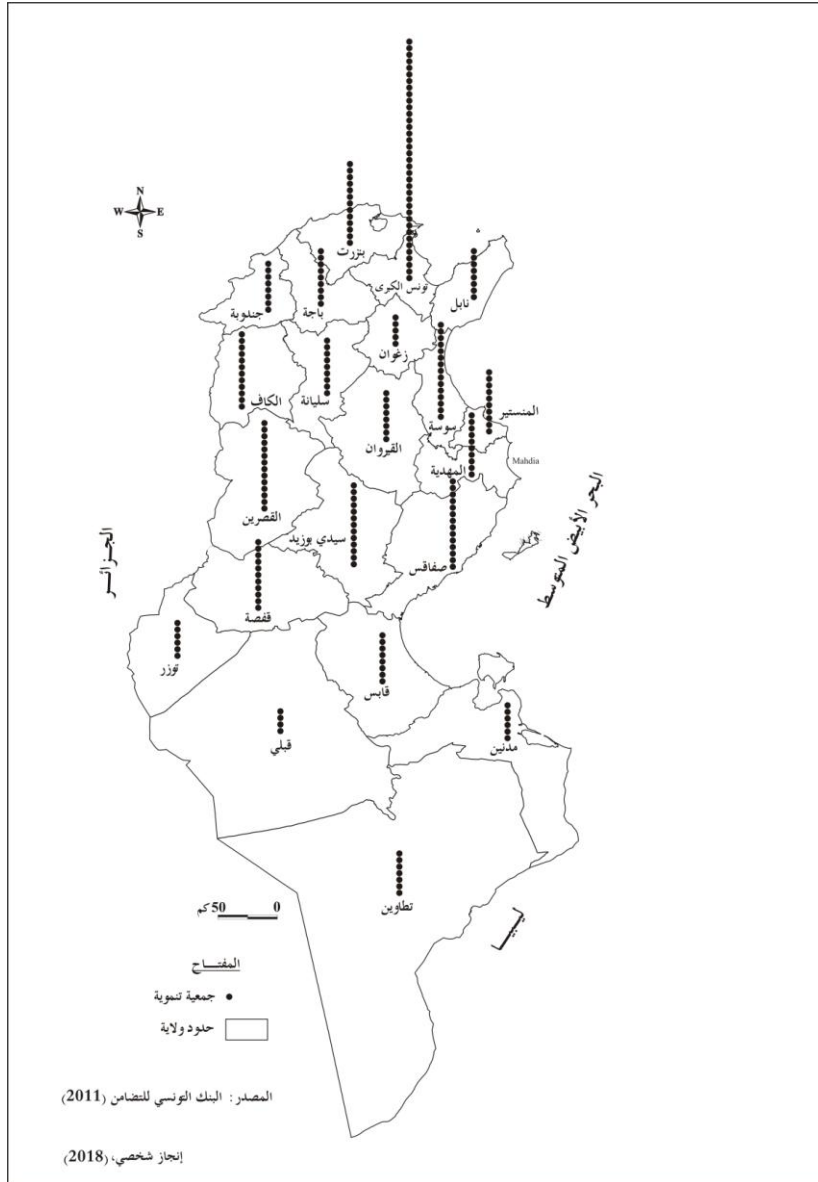
لكن نشير إلى أن عديد الدراسات والبحوث التي قام بها بعض هياكل المجتمع المدني (جمعيات، منظمات غير حكومية، نقابات...) وكذلك باحثون، في مختلف الاختصاصات، وفي بعض الأقطار التي عرفت انتشارا واسعا لآلية التمويل الصغير، قد بينت أن نتائجها تعد محدودة جدا على المستويين الاجتماعي والإقتصادي وأيضا في التنمية المحلية. فعلاوة على دورها الضعيف: في إحداث مواطن الشغل، وفي تحسين الظروف الحياتية للسكان، وفي مكافحة الفقر، أدت آلية التمويل الصغير في كثير من الأحيان وفي كثير من المناطق إلى دخول نسبة كبيرة من الفئات الاجتماعية في حلقة مفرغة من التداين ولم تفرز تنمية محلية.

سنركز في هذا العمل على تحليل تأثير القروض الصغيرة في الاقتصاد المحلي لبلدة الذهبيات ودورها في تحسين ظروف عيش السكان في البلدة ومدى مساهمتها في التنمية المحلية بعد مرور أكثر من عقد ونصف على بداية انتفاع أهالي البلدة بهذا الصنف من القروض.

(ج)- مؤسسات التمويل الصغير في ولاية القيروان (1999 – 2014)

حتى سنة 2014 كانت توجد في ولاية القيروان تسعة مؤسسات تمويل صغير وهي مؤسسة "أندال" لتمويل المشاريع الصغرى وثمانية جمعيات تنمية. وقد انحصرت تعامل سكان بلدة الذهبيات للحصول على قروض صغيرة في أربعة مؤسسات وهي: جمعية 7 نوفمبر للتنمية بالقيروان، التي تم فتح فرع لها بالبلدة منذ تأسيسها وأطلق عليه اسم "نادي 7 نوفمبر"، وقد أصبح إسمها جمعية القيروان للتنمية المندمجة بعد سنة 2011، والجمعية التنموية "الإمتياز" بحفوز وجمعية التنمية الشاملة بالعلاء إلى جانب مؤسسة "أندال" التي كان لها فرع بمدينة حفوز.

خريطة رقم 1 : توزيع الجمعيات التنموية المانحة للقروض الصغيرة حسب الولايات (2010)



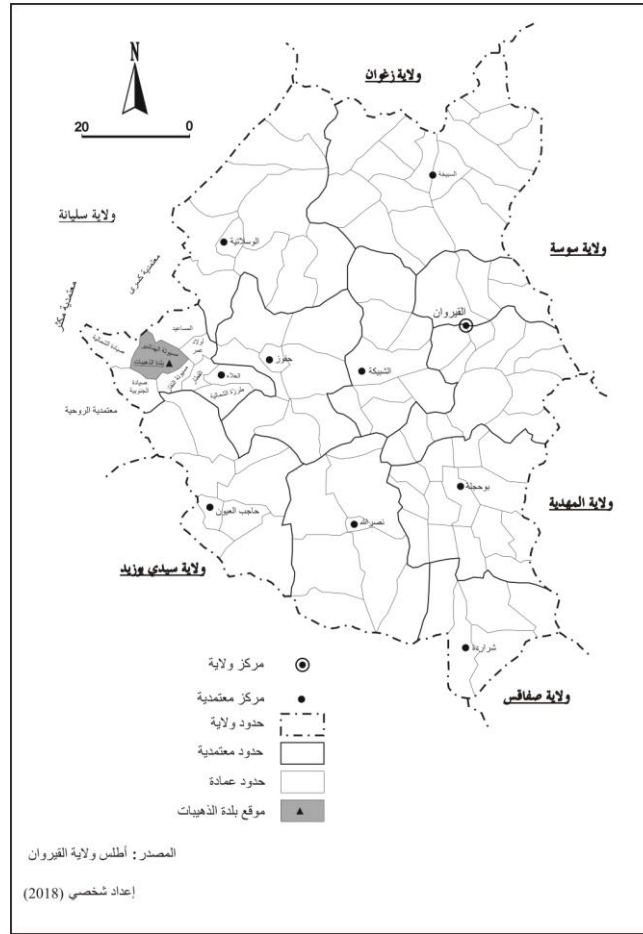
II – بلدة الذهبيات مجال ملائم لرواج القروض الصغيرة

تتوفر بلدة الذهبيات على مجموعة من العوامل ساهمت في رواج القروض الصغيرة فيها بشكل كبير. وتتمثل هذه العوامل في التركيبة العمرية الفتية لسكان البلدة وتغير نمط عيش الأسرة وتنامي حاجياتها الإستهلاكية والتجهيزية وخاصة اقتصاد البلدة الذي يقوم بالأساس على النشاط التجاري البسيط.

(1) - بلدة الذهبيات؟

تقع بلدة الذهبيات في غرب ولاية القيروان تحديدا على الطريق الرابطة بين مدينتي العلاء ومكثر وأيضا على الطريق التي تصل مدينة العلاء بمدينة كسرى. إداريا تنتمي بلدة الذهبيات إلى عمادة مسيوتة الهناشير التابعة لمعتمدية العلاء من ولاية القيروان.

خريطة رقم 2 : موقع بلدة الذهبيات في ولاية القيروان ومعتمدية العلاء



فضلا عن ذلك، تعد "الذهبيات" ثاني أكبر تجمع عمراني في المعتمدية بعد مدينة العلاء، مركز المعتمدية، حيث يقطنها حوالي 1500 ساكن. ويبلغ عدد سكان النوات السكنية المرتبطة بها حوالي 2200 نسمة. وهي عبارة عن "دواوير" (Douars) تقع ضمن منطقة نفوذ البلدة فسكانها يترددون يوميا على البلدة لقضاء شؤونهم الحياتية كالتزود بالمواد الغذائية، والدراسة في المرحلة الإعدادية، و عيادة مركز الصحة الأساسية، والانتفاع ببعض الخدمات الأخرى كالحلاقة، واقتناء مواد البناء والكهرباء.... فالبلدة عبارة عن مركز ريفي تتوفر فيه مجموعة من التجهيزات والخدمات من مستوى محلي.

(2) - حجم التمويل الصغير ومصادره (2000 – 2015)

حسب المعطيات التي تحصلنا عليها من مؤسسات التمويل الصغير – رغم احترازها الشديد في التعامل مع المعلومات حول حرفائها وطرق عملها ونشاطها – يقدر عدد المنتفعين بقروض من بلدة الذهبيات والنوات السكنية المحيطة بها بحوالي 338 فرد خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2015. وقد بلغ حجم القروض التي تحصلوا عليها حوالي 450 ألف دينار، أكبر نسبة منها من جمعية "7 نوفمبر للتنمية بالقيروان" (حوالي 50%)، وتتنوع النسبة الباقية بين بقية المؤسسات

التمويلية كما يعرض ذلك الجدول رقم 1 (توزيع القروض الصغيرة التي تحصل عليها أفراد من بلدة الذهبيات حسب المؤسسات المقرضة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2015).

جدول رقم 1: توزيع القروض الصغيرة التي تحصل عليها أفراد من بلدة الذهبيات والنوتات السكنية المحيطة بها حسب المؤسسات المقرضة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2015

النسبة (%)	حجم القروض (بالدينار)	المؤسسة المقرضة
50	224350	جمعية 7 نوفمبر للتنمية بالقيروان (جمعية القيروان للتنمية المندمجة)
21	94227	مؤسسة "أندا"
19	85253	جمعية التنمية الشاملة بالعلاء
10	44870	الجمعية التنموية "الإمتياز" بحفوز
100	448700	المجموع

المصدر: المؤسسات المقرضة، البنك التونسي للتضامن، المندوبية العامة للتنمية الجهوية

(3)- تركيبة عمرية فنية

حسب جذاذات الأسر الخاصة ببلدة الذهبيات والمتوفرة بالمعهد الوطني للإحصاء، يقدر عدد سكان البلدة بحوالي 1500 نسمة ويبلغ عدد سكان النوتات السكنية التي تقع ضمن منطقة تأثيرها حوالي 2200 نسمة حسب نفس المصدر. كما يمثل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 سنة أكثر من 36% من مجموع السكان وهي نسبة أعلى من النسبة المسجلة على مستوى ولاية القيروان وعلى مستوى كامل البلاد كما يبين ذلك الجدول الموالي.

جدول رقم 2: توزيع السكان حسب الفئات العمرية ببلدة الذهبيات وولاية القيروان وكامل البلاد (2014)

المنطقة الجغرافية	أقل من 20 سنة	[20 - 40]	[40 - 60]	أكبر من 40 سنة
بلدة الذهبيات	36	36.5	20	7.5
ولاية القيروان	35.5	31.4	21.5	11.6
كامل البلاد	31.3	33.4	23.6	11.7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى (2014)

هذه التركيبة الشبابية لسكان البلدة تعني أن نسبة النشيطين الباحثين عن عمل أو مورد رزق ستكون مرتفعة وكذلك نسبة الأفراد في سن الزواج وهذا سيؤدي بالضرورة إلى الإقبال على الإقتراض خاصة إذا كانت الشروط ميسرة وهي كذلك. فقد صرّح أكثر من 85% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 سنة والذين شملتهم الإستمارة أن السبب المباشر الذي دفعهم للسعي للحصول على قرض صغير هو توفير شغل أو عمل (التشغيل الذاتي). كما أفادنا 31.6% منهم أن الهدف من سعيهم للحصول على قرض صغير كان المساهمة في تمويل نفقات الزواج (التجهيز، مصاريف حفل الزفاف...).

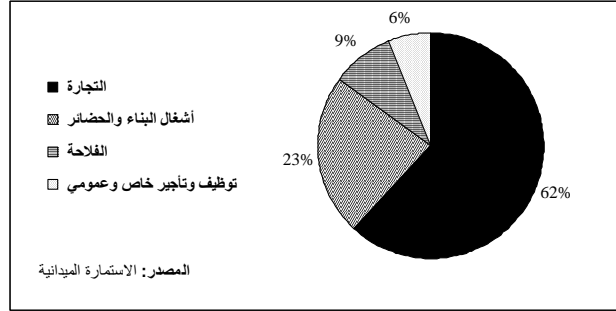
(4)- اقتصاد قائم على التجارة رغم بعض التنوع

يقوم اقتصاد بلدة الذهبيات على التجارة فحسب الإستمارة الميدانية يشغل قرابة 90% من النشيطين الذين يعملون لحسابهم الخاص. ويمثل الأفراد الذين يشتغلون في التجارة 70% من مجموع المشتغلين. كما تمتهن أكبر نسبة من الأفراد الذين يمارسون التجارة في تجارة الملابس والأثاث المستعملين "روبا فيكيا". ونظرا لامتهان نسبة كبيرة من سكان بلدة الذهبيات "الروبا فيكيا" منذ بداية العقد الثاني للاستقلال تقريبا فقد طوّروا من طريقة ممارستهم لهذا النشاط. حيث أصبحوا ينتظمون في مجموعات تتكون من ثلاثة إلى خمسة أفراد ويستعملون الشاحنات الصغيرة للتنقل من مدينة إلى مدينة، ومنهم من ينتقل يوميا بين بلدة الذهبيات والمدن القريبة منها للعمل مثل سوسة والقيروان والمنستير والمهدية والكاف والقصرين وسيدي بوزيد وأيضا بعض مدن الجنوب.

بيد أن اقتصاد البلدة لا يقوم على التجارة فقط، فقد سعت الأسر إلى تنويع مواردها حيث شهدت المنطقة منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات انتشارا واسعا لغراسة الزيتون فحسب الخارطة الفلاحية بلغت المساحة المغروسة زيتونا في عمادة مسيوتة الهناشير، والتي تغطي مناطق الذهبيات وأولاد الشايب وأولاد محمد والشويشة والشالقة، وهي مناطق تقع في مجال نفوذ بلدة الذهبيات، أكثر من 1220 هكتار. كما تمارس عديد الأسر تربية الأغنام وخاصة تسمين الخرفان لبيعها بمناسبة عيد الإضحى. فضلا عن ذلك، تشتغل نسبة لا بأس بها من اليد العاملة بالبلدة في قطاع البناء والحضائر. وكما يبين

ذلك الرسم البياني الموالي تمثل التجارة أهم مورد لدخل الأسرة وتأت بعدها الحضائر وأشغال البناء ثم الفلاحة وخاصة قطاعات الزيتون وتربية الماشية والتين الشوكي (Figuier de Barbarie-Opuntia ficus-indica) والذي يطلق عليه السكان تسمية "الهندي".

رسم بياني رقم 1 : مصدر دخل الأسر ببلدة الذهبيات



إجمالاً تساعد القاعدة الاقتصادية لبلدة الذهبيات كثيراً على رواج القروض الصغيرة نظراً لحاجة مختلف الفاعلين الإقتصاديين بالبلدة للسيولة النقدية. فقد صرّح أكثر من 90% من المستجوبين أنهم التجؤوا للتمويل الصغير نظراً لطبيعة الأنشطة التي يمارسونها والتي تتطلب توفر سيولة نقدية. فالمبالغ المالية التي يحصل عليها المنتفعون بالقروض الصغيرة تستعمل إما كمساهمة في تمويل شراء شاحنة صغيرة لممارسة تجارة الملابس والأثاث المستعملين أو لتقوية رأس المال أو لتوفير العلف اللازم لتسمين الخرفان أو لتغطية مصاريف غراسة الزيتون أو لتوفير الحاجيات الأسرية (ممكن، ملابس، تجهيز، تعليم، صحة...).

(5) - تغير نمط عيش السكان

رغم وجود بلدة الذهبيات في منطقة ريفية إلا أن نمط العيش الحضري وما يرتبط به من سلوكيات انسحب عليها. فقد اكتسب سكانها سلوكاً ونمط عيش حضريين وذلك نتيجة انفتاحهم الكبير على المدينة وخاصة سوسة وتونس والقيروان. فكل أسرة في البلدة لها فرد على الأقل يعمل في واحدة من المدن المذكورة أو في إحدى المدن الأخرى (جذادات الأسر الخاصة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنوات 1984، 1994، 2004، 2014). فمن مظاهر النقلة النوعية في نمط العيش في البلدة النزعة إلى السكن الفردي وتبديل الموقف من العائلة الممتدة وتنامي المساكن الفلل أو "من نوع فيلا". كما سعت الأسرة إلى التجهز بعدد التجهيزات مثل بيت الاستحمام وآلة غسيل الثياب وبعض التجهيزات الكهرومنزلية (خلاط آلي، فرن كهربائي...). إضافة إلى ذلك، حرصت الأسر على تعليم أبنائها إناثاً وذكوراً على حد السواء.

أمام تغير نمط عيش الأسرة وتزايد حاجياتها لإستهلاكية يعمل الأفراد وخاصة أرباب الأسر على ضمان التمويل اللازم لمواكبة هنا التبدل في نمط العيش وتلبية مختلف الحاجيات الاستهلاكية للأسرة وهذا ما يجعل نسبة هامة منهم تلجئ إلى الاقتراض بمختلف أصنافه بما في ذلك التمويل الصغير. فقد صرّح أكثر من 90% من الأفراد الذين شملهم الاستجواب أنهم التجؤوا للحصول على قرض صغير لتلبية حاجياتهم وحاجيات أسرهم.

إجمالاً، تمثل القاعدة الاقتصادية للقرية وتركيبها السكانية الفنية وتغير نمط عيش سكانها وتنامي حاجياتهم أهم الأسباب المباشرة للبحث عن التمويل الصغير. يبقى أن نتساءل عن مدى مساهمة التمويل الصغير في تنمية البلدة؟

III - حصيلة تنمية محدودة جداً إلى جانب تفاقم مديونية الأسر

بالاعتماد على مجالات توظيف التمويل الصغير ومدى تطابقه أو تعارضه مع أهدافه المعلنة باعتباره أداة للتنمية ومكافحة الفقر والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وخاصة المرأة الريفية، يمكن القول أن هذا الصنف من التمويل لم يحقق الأهداف المرجوة ولم يفض إلى التنمية المرتقبة.

(1) - المنتفعون بالقروض الصغيرة؟

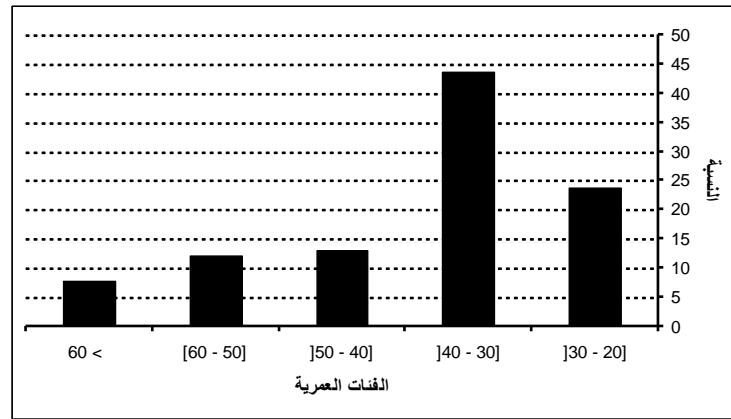
(أ) - الأغلبية الساحقة من المنتفعين من الذكور

تفيد دراسة توزيع المنتفعين بالتمويل الصغير خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2014، أن الأغلبية الساحقة من الأفراد الذين انتفعوا بقروض صغيرة من الرجال. حيث يمثل الذكور أكثر من 96% من مجموع المنتفعين. كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية النسوة اللاتي انتفعن بقرض صغير لم يكن لفائدتهن بل كان إما لفائدة الزوج أو أحد الأبناء كما أفادت بذلك النساء اللاتي تحصلن على القروض (الإستمارة الميدانية).

(ب)- أكبر نسبة من المنتفعين من فئة الشباب والكهول

أما توزيع المتحصلين على تمويل صغير حسب الفئات العمرية، فحسب الإستمارة التي أنجزناها تنتمي أكبر نسبة منهم إلى فئة الشباب والكهول. حيث يمثل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و39 سنة حوالي 45% من إجمالي المنتفعين بقروض صغيرة. بينما تقدر نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية [20 - 30 سنة] حوالي 25%. أما الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة فتتفوق نسبتهم 23%.

رسم بياني رقم 2: توزيع المنتفعين بقروض صغيرة حسب الفئات العمرية



المصدر: الإستمارة الميدانية

(ج)- توزيع المنتفعين حسب نوع المشروع

تفيدنا المعطيات التي توصلنا إليها من خلال دراسة ملفات المنتفعين بالتمويل الصغير، أن الأغلبية الساحقة من المشاريع المستهدفة بالتمويل (المزمع تنفيذها أو توسيعها) هي مشاريع فلاحية وتتركز بالأساس في تربية الماشية وخاصة الأغنام وتسمين العجول حيث تقدر نسبة هذه المشاريع بأكثر من 94% من مجموع المشاريع المستهدفة بالتمويل. بينما لا تمثل المشاريع الحرفية - أي التي يجيد صاحبها أو صاحبها حرفة (نجارة، حدادة، خياطة، ميكانيك، أشغال كهرباء...) - سوى 5.7% منها. بيد أننا نبيّننا من خلال العمل الميداني أن أغلبية المشاريع المنصوص عليها في العقود المبرمة بين المنتفعين وبين الهيكل المانح للقرض لم يتم تنفيذها بل وقع توجيه التمويل إلى أغراض أخرى تتعلق بتحسين ظروف العيش مثل تحسين المسكن و/أو اقتناء تجهيزات و/أو تغطية مصاريف تعليم الأبناء و/أو مصاريف الزفاف وغيرها من أبواب الإنفاق الاستهلاكية الأخرى. فتحوّلت بذلك نسبة كبيرة جدا من التمويلات الممنوحة لاستثمارها اقتصاديا إلى قروض استهلاكية. فحسب الإستمارة الميدانية التي توجّهنا بها إلى المنتفعين بالتمويل الصغير تم استثمار أقل من ربع قيمة التمويلات الممنوحة في بعث و/أو توسيع مشاريع (23.7%) بينما تم توظيف النسبة الباقية في مجالات أخرى أغلبها استهلاكية كما يبين ذلك الجدول الموالي.

جدول رقم 3: مجالات توظيف القروض المنتفع بها: (النسبة من قيمة القروض 2000 - 2015)

النسبة (%)	مجالات توظيف القرض
32.7	تحسين مسكن/مساهمة في تمويل بناء مسكن
24.8	اقتناء تجهيزات أسرية و/أو منزلية (آلة غسيل ملابس، تجهيزات بيت استحمام، تزويد المسكن بالماء...)
23.7	بعث/توسيع مشروع
11.8	مساهمة في تمويل مصاريف الزواج (التجهيز، تغطية مصاريف حفل الزواج...)
05.3	تمويل/تغطية مصاريف دراسة الأبناء
00.6	مواجهة ظرف طارئ (مرض، خلاص دين...)
01.1	أبواب إنفاق استهلاكية أخرى
100	المجموع

المصدر: الإستمارة الميدانية

إجمالاً، تبرز دراسة تركيبة المنتفعين بالتمويل الصغير حسب الجنس والعمر وتوزيعه حسب مجالات توظيفه تعارضا واضحا بين أهداف التمويل الصغير من جهة وما لاحظناه في الواقع من جهة ثانية. فالهدف الأساسي لهذه القروض الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وخاصة المرأة، بمساعدتهم على بعث مشاريعهم الخاصة. لكننا لاحظنا في الواقع، أن

نسبة انتفاع المرأة بهذا التمويل ضعيفة جدا كما أن أكبر نسبة منه يتم توظيفها في أغراض استهلاكية. وسيؤكد لدينا هذا الحكم بتحليل نتائج هذه الألية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

(2)- الحصيلة التنموية: نتائج محدودة جدا وتفاقم مديونية الأسر

(أ)- على المستوى الاجتماعي

■ مساهمة ضعيفة جدا في تحسين الظروف الحياتية للسكان

ساهمت القروض الصغيرة في تحسين الظروف الحياتية لبعض السكان فقد وجهت نسبة هامة من الأفراد القروض التي انتفعوا بها إما كمساهمة لتمويل بناء مسكن جديد أو كمساهمة لتحسين مسكن الأسرة وذلك بتوسعته و/أو بتجهيزه. كما استغل بعض الأفراد القروض التي تحصلوا عليها لتجهيز أسرهم ببعض التجهيزات التي أصبحت ضرورية حسب رأيهم مثل بيت الاستحمام والهوائي وآلة غسيل الثياب وغيرها من التجهيزات. وقد ساعد على انتشار هذه التجهيزات بشكل واسع في البلدة والنوات السكنية المحيطة بها توفرها في سوق الأثاث القديم والتجهيزات المستعملة "سوق الروبافيكيا". فقد صرّح أكثر من نصف الأفراد الذين انتفعوا بتمويل صغير (50.3%) أنهم أنفقوا قيمة التمويل في المجالين المذكورين. فضلا عن ذلك، أنفق حوالي 7.3% من المنتفعين قيمة القرض أو نسبة هامة منه على دراسة الأبناء وخاصة أولئك الذين يدرسون بالجامعة. هذا وقد خصصت نسبة ذات بال من المتحصلين على التمويل الصغير (12%) قيمة القرض أو قسم منه لتغطية جزء من مصاريف الزواج (زواج المنتفع بالقرض أو أحد أبنائه).

عموما يمكن القول أن التمويل الصغير كان له مساهمة في تحسين الظروف الحياتية لنسبة ضعيفة جدا من سكان البلدة والنوات السكنية المحيطة بها. فمعدل عدد المنتفعين بهذا الصنف من التمويل من المنطقة يتراوح بين 18 و24 فرد سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2014 وهو عدد يمثل أقل من 1% من سكانها. كما أن قيمة القرض المسند ضعيفة، غالبا ما تتراوح بين 1000 و2000 دينار، وهو مبلغ قليل مقارنة بالأسعار المتداولة لمواد البناء والتجهيز وللتجهيزات المنزلية ومصاريف دراسة الأبناء خاصة في الجامعة خلال نفس الفترة.

لقد كانت مساهمة التمويل الصغير في تحسين الظروف الحياتية في المنطقة محدودة جدا ولا أدل على ذلك أكثر من نسق تطور بعض المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بين سنتي 1994 و2014 في المنطقة. فكما بيّن ذلك الجدول رقم 4، نلاحظ أن نسق تطور مؤشرات نسبة المساكن المتكونة من ثلاثة غرف ونسبة الأسر المجهزة ببيت استحمام وآلة غسيل ونسبة الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 19 و24 سنة واللاتي تلقين تعليما عاليا كان بين سنتي 2004 و2014 (14 سنة من بداية الانتفاع بالتمويل الصغير) بنفس النسق الذي كان عليه بين سنتي 1994 و2004 (قبل الانتفاع بالقروض الصغيرة)

جدول رقم 4: تطور بعض المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية ببلدة الذهبيات

والنوات السكنية المحيطة بها بين سنتي 1994 و2014

المؤشر	1994	2004	2014
% المساكن المتكونة من ثلاثة غرف	9.8	18.4	27.6
% الأسر المجهزة ببيت استحمام أو دوش	4.6	19.5	34.3
% الأسر المجهزة بآلة غسيل	--	14.8	32.4
% الأسر المجهزة بسيارة	3	11.7	24.7
% تدرس الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 19 و24 سنة بالتعليم العالي	2	12.6	26.3

المصدر: التعداد العام للسكان والسكنى (1994، 2004، 2014)، جذاذات الأسر الخاصة ببلدة الذهبيات

■ عدم تحقيق هدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

الشرط الأساسي لينتفع الفرد بقرض صغير هو أن يجد من يكفله على أن يكون هذا الأخير أجبر قار ومثبّت بعمله (Salarisé titulaire) وأن يلتزم بخلاص قيمة القرض في صورة عدم تسديده من قبل المنتفع. هذا الشرط مثل عائقا كبيرا حال دون نفاذ الفئات ضعيفة ومحدودة الموارد للتمويل الصغير. فالأشخاص الذين يتوفرون على شروط الكفيل يحجمون عن كفالة الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة المذكورة خوفا من عجزهم على سداد قيمة القرض وما ينجر عن ذلك من نتائج قد تصل إلى حدّ التتبع العدلي وحتى إلى خلاص قيمة القرض. هذه الوضعية تفسر تدني نسبة الفئات ضعيفة ومحدودة الموارد من مجموع المنتفعين بالتمويل الصغير والتي تقدر بأقل من 1% حسب الاستثمار الميدانية التي أنجزناها. وتعتبر شهادة السيد "ع"، وهو كهل في العقد الرابع من العمر مهنته عامل يومي ومتزوج وأب لثلاثة أبناء ويقطن في مسكن يتركب من غرفتين ومطبخ، عن هذه الوضعية. فهي وإن صدرت عن هذا السيد فهي تعبر جيدا عن وضعية الفئة الاجتماعية التي ينحدر منها أي الفئة ضعيفة أو محدودة الموارد. حيث يقول السيد "ع"

الشهادة بعد تهذيبها لغويًا	الشهادة كما وردت على لسان السيد "ع"
<p>« مهنتي عامل يومي... حسب الطلب عامل بناء، إنجاز عمل يدوي، تحميل وتفريغ بضاعة، في المحصلة أحقق كفايتي من متطلبات الحد الأدنى من العيش... أردت أن أنتفع بقرض بالفي دينار من الجمعية، أحسن به وضعيتي قليلا، سأشتري بقيمته أغنام سيساعدني ذلك قليلا ماديا، سأعنتي بها أنا وزوجتي...»</p> <p>لديّ مرعى لها، مع قليل من العلف الجاف والعلف المشروع سينجح...»</p> <p>أودعت ملفي في الجمعية، لم أتحصل على رد إلا بعد تردد كثير على الجمعية، في الأخير قالوا لي « لا بد من أجبر يكفلك حتى تتحصل على القرض»</p> <p>قصدت أجييرا (موظفا) ليكفلني فأخبرني أنه يكفل عدد كبير من المنتفعين وقانون اسناد القروض يمنع من أن يكفل شخص آخر...، وأجبر آخر قال لي "أقسمت أن لا أكفل أحدا لقد كفلت "م" ولم يلتزم بجدول تسديد القرض فاتته بي الأمر أن أصبحت محل تتبع عدلي... أما الأجير الآخر فمند أن فاتحته في الموضوع أصبح في كل مرة يروي لي قصة...»</p> <p>في المحصلة لقد ينست من الحصول على قرض مثلي مثل كل ضعاف الحال...»</p>	<p>« أنا نخدم خدام حزام... يعني عامل يومي، كل مرة كيفاش، مرة مرمة ومرة وفقة، ومرة هباط سلعة، الحاصيلو لومور مستورة...، حبيت نوخذ قرض متاع زوج ملايين من الجمعية، نحسن بيه أوموري شوي، قلت نشري بيه شويهاش إيعاونوني شوي نتلها بيهم نا والمر...»</p> <p>عندي وين نسرح بيهم مع شوي قرط وعلفة تمشي لومور...»</p> <p>حطيت مطلبي في الجمعية، بقاو يهزوا ويجيبوا فيا وفي الأخير قالولي لازمك واحد شهار يضمن فيك باش توخذ القرض</p> <p>قصدت واحد شهار (موظف) باش يضمن فيا قالي "راني ضامن في برشة وماعادش عندي الحق نضمن"...، وواحد أواخر قالي راني حالف ما نضمن في حتى حد راني ضمنت في "م" ورضاتلي في عدل منقذ وبنقة زرقاء... أما لوخر ملي جببتلو لحكاية كل مرة يقلي حكاية...»</p> <p>الحاصيلو آيست من القرض كيفي كيفي ازواولة الكل...»</p>

المصدر: المحاوره شبه الموجهة، مقتطف من محاوره شبه موجهة مع السيد "ع"

كما تعرضنا إلى ذلك آنفا في العنصر المتعلق بدراسة توزيع المنتفعين بالتمويل الصغير حسب الجنس، تمثل المرأة أقل من 4% من إجمالي المنتفعين بقروض صغيرة وأغلبهن من المتحصلات على شهادات تكوين مهني خاصة في الخياطة و/أو من اللاتي انتفعن بالتمويل الصغير شكليا أما فعليا فهو لفائدة أحد أفراد العائلة من الذكور. ويعزى ذلك إلى طبيعة المجتمع الريفي الذي يقدم الرجل على المرأة في مثل هذه المعاملات وكذلك إلى عجز المرأة عن توفير ما يفيد تملكها أو حوزها للأرض إذا ما أرادت الحصول على تمويل مشروع فلاحي وذلك مرتبط بمسألة التوريث والملكية في البلدة بما أن القسمة الراجحة فيها هي "القسمة الذكرية" أي توريث العقارات وغيرها للذكور فقط. ولا أدل على ذلك أكثر من شهادة السيدة "ن" وهي أرملة في الخمسينات وتوطن في مسكن يتكون من غرفة ومطبخ وتنتمتع بجرابة العائلات المعوزة حيث تورد:

الشهادة بعد تهذيبها لغويًا	الشهادة كما وردت على لسان السيدة "ن"
<p>« أنا أرملة أنتفع بدفتر علاج أبيض وبمنحة العائلات المعوزة، أردت الحصول على قرض من الجمعية لأستثمره في تربية الأغنام... والقليل من الدواجن "الديك الرومي"...»</p> <p>اتصلت بالمشرفين على الجمعية وأعلمتهم أنني أريد الحصول على قرض</p> <p>فأعلموني: يتوجب عليك الاستظهار بشهادة من العمدة تفيد أن الأرض تعود إليك وإيجاد أجبر يكفلك أي يمضي معك في العقد في البلدية بكونه الكفيل... بحثت، بحثت... حتى ينست، لا أحد قبل أن يكفلني</p> <p>قلت لابني: إذهب وانتفع أنت بالقرض، نفس الإشكال لم يجد من يكفله...»</p>	<p>« أنا مرا هجاله عندي الكرنى الأبيض وناخذ في منحة العائلات المعوزة، حبيت نوخذ قرض من الجمعية، قلت ندور بيه الدولار، نعيجات... مع شوي دندون...»</p> <p>مشيت لجماعة الجمعية وقتلهم نحب نوخذ قرض قالولي لازمك من العمدة ورقة إلى الأرض متاعك ولازمك واحد يضمن فيك يعني يصحح في البلدية... شفت، شفت...»</p> <p>للي آيست، حد ما حب يضمن فيا حتى قلت لولدي بزا خوذ أنت، نفس المشكلة مالقاش اشكون يضمن فيه...»</p>

المصدر: المحاوره شبه الموجهة، مقتطف من محاوره شبه موجهة مع السيدة "ن"

بالإعتماد على ما سبق نستنتج أن أداة التمويل الصغير لم تنجح في تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في الإدماج الاجتماعي والإقتصادي للفئات ضعيفة ومحدودة الموارد وخاصة المرأة. ففناذ المرأة والفئات ضعيفة ومحدودة الموارد إليها ضعيف جدا.

(ب)- على المستوى الإقتصادي

■ عدد محدود من المشاريع المنفذة ومن مواطن الشغل المحدثه

يتم إسناد القرض الصغير لبعث مشروع و/أو لتوفير مدخلات ضرورية للإنتاج (معدات، مال متداول...) والانتصاب للحساب الخاص. بيد أننا تبيّننا من خلال العمل الميداني، أن المشاريع التي انتفع الأفراد بالتمويل لبعثها لم يتم تنفيذها. بل كانت عبارة عن وسيلة للتمتع بقيمة التمويل نقدا. فعند حصوله على قيمة القرض نقدا غالبا لا ينفذ المنتفع بالتمويل الصغير المشروع المنصوص عليه في العقد المبرم بينه وبين الهيكل المانح للقرض بل يوجهه إلى مجالات إنفاق أخرى كما أشرنا إلى ذلك سابقا. فمن جملة حوالي 450 ألف دينار، تحصل عليها 338 منتفع، تم استثمار حوالي 107 ألف دينار فقط في مشاريع اقتصادية (23.7%). فقد خصص 20 منتفع قروضهم كمساهمة في تمويل شراء شاحنة خفيفة بالتقسيط، عن طريق شركة إيجار مالي (Société de leasing)، لاستغلالها في تجارة الأثاث القديم والتجهيزات المستعملة و"الفيراي" ("الروبافيكيا") أو في نشاط تجاري آخر (تجارة الخرفان بمناسبة عيد الإضحى، تجارة الأعلاف وخاصة العلف الجاف "القرط" والثين). بينما استغل 13 منتفع قيمة التمويل "كرأسمال" تجاري لممارسة "الروبافيكيا". واستثمر 7 منتفعين قيمة القرض لفتح محل لممارسة حرفة.

جدول رقم 5: المشاريع التي تم تنفيذها فعليا من قبل المنتفعين بالتمويل الصغير¹

نوع المشروع	عدد الأفراد	قيمة التمويل الصغير بالدينار	النسبة من مجموع القروض الصغيرة (%)	نسبة التمويل الصغير من رأسمال بعث المشروع (%) ²	مواطن الشغل المحدثه
شراء شاحنة خفيفة	20	72500	15.6	10 – 15	20
تجارة	13	26000	05.7	60 – 70	13
ورشة حدادة	02	3500	00.8	35 – 40	02
ورشة ميكانيك	01	2500	00.6	40 – 50	01
محل خياطة	04	4500	1.00	100	04
المجموع	39	106500	23.7	--	39

المصدر: العمل الميداني (الاستمارة الميدانية، محاورات شبه موجهة مع المنتفعين بالقروض)

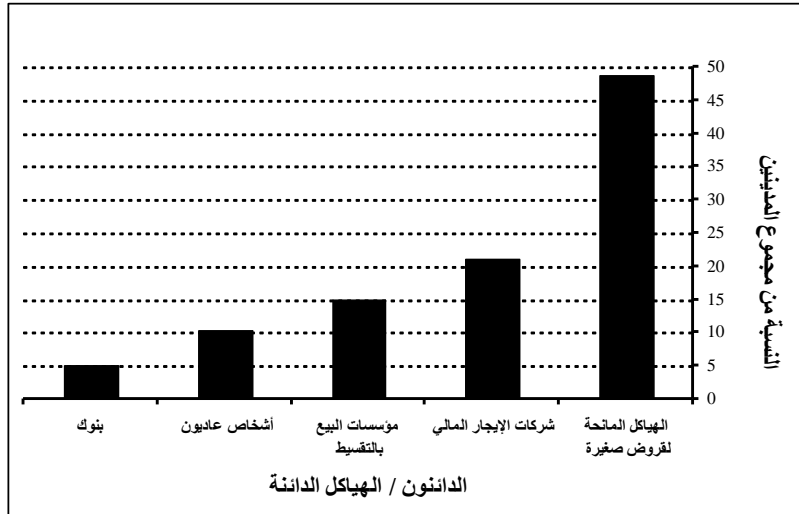
فكما يعرض ذلك الجدول السابق، نلاحظ أن أكبر نسبة من الاستثمارات كانت في التجارة، أساسا في "الروبافيكيا" ويعزى ذلك إلى امتها نسبة كبيرة من سكان المنطقة "الروبافيكيا" كما سبق وأشرنا إلى ذلك. وهو نشاط بسيط وغير مشغل لذلك نلاحظ أن مواطن الشغل المحدثه هي عبارة عن تشغيل ذاتي فحتى الشاحنات المقتنات من قبل المنتفعين موجهة لنشاط "الروبافيكيا". فقد شهد عدد الشاحنات الخفيفة في بلدة الذهبيات لوحدها ارتفاعا ملفتا للانتباه حيث مر عددها من 8 شاحنات فقط سنة 2004 إلى 30 شاحنة سنة 2014.

■ تفاقم مديونية الأسر والأفراد

فضلا عن محدودية نتائج أداة التمويل الصغير على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وفشلها في تحقيق هدف الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات محدودة وضعيفة الموارد والمرأة، ساهمت هذه الأداة في ارتفاع نسبة تداين الأسر. فحسب الإستمارة الميدانية التي قمنا بها مع عينة من سكان البلدة بلغت ديون الأسر مستوى مرتفعا للغاية فأكثر من 47% من الأسر متداينة وتتوزع الديون على الهياكل المانحة للقروض الصغيرة وشركات الإيجار المالي ومؤسسات البيع بالتقسيط والبنوك.

¹ يمكن أن يكون التمويل الصغير مساهمة بنسبة من مجموع قيمة بعث المشروع
² رأسمال المشروع عند بعثه (المبلغ المستثمر فعليا) وليست قيمة المشروع

رسم بياني رقم 3 : توزيع الأفراد المدينين حسب الهياكل الدائنة



المصدر: الإستمارة الميدانية

والملفت للانتباه أن نسبة تداين الأسر في البلدة ارتفعت بشكل ملحوظ مع ظهور أداة التمويل الصغير وانتشارها بشكل واسع خاصة بعد سنة 2005. فهناك العديد من الأفراد مدينين لأكثر من مؤسسة بحيث أصبحت الديون عنصرا هيكليا في ميزانية أسرهم كما تعبر على ذلك الشهادتان التاليتان.

الشهادة بعد تهذيبها لغويا	الشهادة كما وردت على لسان السيد "ت"
<p>يقول السيد "ت":</p> <p>« بعت قطعة أرض واقتضت القليل من المال من قريبي ودفعتهم لشركة إيجار مالي لشراء شاحنة خفيفة من نوع "Mitsubishi" وبدأت أعمل... بعد مدة طلب قريبي استرجاع ماله وأنا لا أملكه، أدفع شهريا 780 دينار لشركة الإيجار المالي، معلوم تأمين "Tous risques"، مصاريف الأولاد... لذلك انتفعت بقرض قيمته ألفي دينار (2000د) من جمعية حفوز وتحصلت زوجتي على قرض قيمته 1500 دينار من العلاء وقمت بتسديد ديني لقريبي ودفعت معلوم التأمين... فأصبحت أسدد في أقساط خلاص شركة الإيجار المالي وأقساط قرضي وقرض زوجتي، بعد مدة الظروف لم تكن مواتية ولم أسدد أقساط القرض فأعلموني عن طريق عدل منفذ ضرورة تسديدها... لقد أخرجني ذلك كثيرا مع الشخص الذي كفلني لذلك بحثت عن حل مع ... فاقترضت مالا لأسدد القرض القديم وتحصلت على قرض جديد... ومنذ ذلك التاريخ تتالت عمليات حصولي على القروض... لقد تحصلت على 4 قروض وتحصلت زوجتي على 3 قروض من ... »</p>	<p>يقول السيد "ت":</p> <p>« بعت قطعة أرض واتسلفت شوي فلوس من عند قريبي وصبيتهم لليزنق باش خذيت "كميونة ميتشي"، وبديت نخدم... بعد مدة طلب قريبي فلوسو ونا ما عنديش، تصور إنت كمبيالة بـ780 دينار كل شهر لليزنق وسيقورتة توريسك ومصروف الأولاد... وليت خذيت قرض بزوج ملاين باسمي من حفوز وقرض بمليون ونصف باسم مرتي من العلاء باش خلصت قريبي وخلصت السيقورتة... وبقيت نخلص في كمبيالة ليزنق وكمبيالات القرض، بعد لومور عكست شوي وما خلصتش كمبيالات القرض وبعثولي عدل المنفذ... بقيت في الحشومية مع الراجل إلي ضمن فيا وليت عملت حل مع ... دبرت باش خلصت القرض القديم وخذيت قرض جديد... ومن وقتها ونا القرض في جزة خوه... توة وصلت 4 قروض باسمي و3 قروض باسم المرا من عند ... »</p>

المصدر: المحاوره شبه الموجهة، مقتطف من محاوره شبه موجهة مع السيد "ت"

الشهادة بعد تهذيبها لغويا	الشهادة كما وردت على لسان السيد "ض"
يقول السيد "ض": « قررت أن أتزوج، شجعتني الجميع فتوكلت على الله، لدي القليل من المال واقتنيت الأثاث بالتقسيط وثلاجة وآلة طبخ بالطلوق من عند الأولاد وتحصلت على قرض بألفي دينار (2000د) لشراء المصوغ وقليل من اللوازم ولتغطية بعض نفقات الزفاف... المهم لقد تزوجت والآن لدي طفلين، إلى حد الآن أنا مدين بل أصبحت أنا وزوجتي مدينتين لأنني دفعتها للحصول على قرض بعد زواجنا لاسند ديوني ولتساعدني قليلا... »	يقول السيد "ض": « قررت باش نعرس، شجعوني الجماعة وتعملت على ربي، عندي شوي فلوس وخذيت الموبيل بالتقسيط وفريجيدار وقاز بالكريدي من عند الأولاد وخذيت قرض بمليونين باش شريت الذهب وشوية قضيات ومصروف العرس... المهم عرست وتو هاو عندي زوج صغار، ولتو موسال بل وليت موسال نا والمراماتي خذيتها قرض هي زادة بعد العرس باش خلصت الكريدي وتعاوني شوي... »

المصدر: المحاوره شبه الموجهة، مقتطف من محاوره شبه موجهة مع السيد "ض"

ومن المنتظر أن ترتفع نسبة تداين الأسر أكثر مستقبلا خاصة مع تنامي عدد مؤسسات التمويل الصغير وتوسع نشاطها وتزايد الإقبال عليها. فقد شهدت البلاد ظهور 5 مؤسسات جديدة للتمويل الصغير منذ سنة 2014 وهي مؤسسات تيسير و"ميكروكراد" و"أدفسنس" والمركز المالي للباعثين والزيتونة تمكين. كما تحصلت كل من "أندا تمويل" و"أساد تمويل" على الموافقة لممارسة النشاط في مجال تمويل المشاريع الصغيرة سنة 2015. وقد أحدثت هذه الهياكل التمويلية فروعها لها في جهة القيروان كما عرفت الجهة تناميا كبيرا للجمعيات التنموية منذ 2014.

(ج) - مقترحات لتطوير فعالية أداة التمويل الصغير في التنمية المحلية

قبل تقديم مقترحات لتطوير فعالية أداة التمويل الصغير في التنمية يتعين علينا تحديد أسباب عدم تحقيقها لأهدافها ومحدودية فاعليتها في تنمية البلدة المدروسة

■ أسباب محدوية فعالية أداة التمويل الصغير في تنمية بلدة الذهبيات

يبرز بوضوح، من خلال ما توصلنا إليه، مدى محدوية فعالية أداة التمويل الصغير في تنمية البلدة. فمساهمتها في تحسين الظروف الحياتية للسكان كانت محدودة جدا ودورها في إحداث مواطن الشغل يكاد لا يذكر وينحصر في التشغيل الذاتي. كما لم تنجح هذه الأداة في إدماج الفئات الضعيفة ومحدودة الموارد وخاصة المرأة اجتماعيا واقتصاديا. علاوة عن ذلك أدت القروض الصغيرة إلى تفاقم مديونية الأفراد والأسر. ويعزى كل هذا حسب رأينا إلى:

- ضعف قيمة التمويل والتي تتراوح بين 1000 و5000 دينار وهو مبلغ ضعيف مقارنة بالأسعار المتداولة ولا يمكن من بعث مشاريع منتجة ومشغلة

- الأغلبية الساحقة من المشاريع التي تم بعثها تجارية بسيطة ومرتبطة بالمدينة وبالاقتصاد الحضري بصفة عامة وغير مشغلة. فالمنتفعون بالتمويل الصغير لم يوظفوا الإمكانيات والخصوصيات المحلية التي تتوفر بالبلدة في مشاريعهم. من ذلك المنتوجات الفلاحية المحلية التي يتم إنتاجها بطريقة تقليدية وبالاعتماد على معارف ومهارات محلية ودون استعمال أسمدة كيميائية مما يجعلها "منتوجات فلاحية بيولوجية" كزيت الزيتون وثمار التين الشوكي غير الفصلية التي يطلق عليها محليا إسم "الهندي المخصي (غير الفصلي)" و"رب الهندي" و"رب العرعار" وغيرها من المنتوجات الأخرى. كذلك لم يستثمر المنتفعون بالتمويل الصغير في المعارف والمهارات (Connaissances et savoir-faire) التي يمتلكها السكان في عديد المجالات وخاصة في تربية الدواجن والأرنب المحلي وغيرها من المجالات...

فبعث مشاريع تثمن المحلي (منتوجات فلاحية، معارف ومهارات...) وذلك بإحداث قيمة مضافة عليها من شأنه أن يخلق أكثر مواطن شغل لأن ذلك سيؤدي إلى تكون سلاسل إنتاج (Filières de production) ومسالك توزيع وسيرفع من أسعار المنتوجات فيرتفع بذلك مستوى دخل الأسر التي سيمسها المشروع مما سيساهم في نمو الاقتصاد المحلي للبلدة وفي تحسين الظروف الحياتية للسكان بشكل عام. من بين المشاريع التي كان بالإمكان الاستثمار فيها الإسهاد البيولوجي (Certification Biologique) لبعض المنتوجات وتعليبها ولما لا حتى تصديرها مثل "زيت زيتون اللقيم الروماني" وهو صنف/نوع محلي (Variété locale) معروفة به المنطقة وله رواج كبير جدا و"الهندي غير الفصلي" وإنتاج زيت قلوب ثمار التين الشوكي ("زيت قلوب الهندي") وإنتاج رب "الهندي" والعرعار والعسل ولحوم الديك الرومي بطريقة تقليدية ("الديك الرومي العربي") وغيرها من المنتوجات المحلية الأخرى...

- غياب المتابعة من قبل الهياكل المانحة للقروض الصغيرة وهو ما جعل نسبة كبيرة جدا من المنتفعين توجه قيمة التمويل لأغراض استهلاكية ولا تنفذ المشاريع التي انتفعت بالتمويل لبعثها
- انعدام الرقابة لنشاط جمعيات التنمية فكما سبق وذكرنا كان أغلب المؤسسين لهذه الجمعيات قبل 14 جانفي 2011 من المقربين من النظام القائم ومن الناشطين في صلب الحزب الحاكم فأدى ذلك إلى الحد من فاعليتها وحيادها عن دورها التنموي وتحولها إلى وسيلة للإشهار والتسويق السياسي. ويبدو أن الوضعية لن تتغير كثيرا فبعد استئناف أغلب الجمعيات التنموية لنشاطها بعد صدور القانون عدد 46 لسنة 2014، وتأسيس عديد الجمعيات التنموية الجديدة، سعت الأحزاب السياسية إلى استغلال نشاط هذه الجمعيات وتوظيفها سياسيا (الزبونية الحزبية، استقطاب الأفراد، الترويج والإشهار للأحزاب...).

■ سبل تطوير فاعلية التمويل الصغير في التنمية المحلية

بعد أن توقعنا عند أهم الأسباب المفسرة لعدم تحقيق أداة التمويل الصغير لأهدافها ولمحدودية فاعليتها في تنمية بلدة الذهبيات حريّا بنا أن نتساءل عن كيفية إضفاء المزيد من النجاح في فاعلية هذه الأداة في تنمية البلدة المذكورة وفي التنمية المحلية بصفة عامة؟

يمكن أن يضطلع التمويل الصغير بدور أكبر في التنمية المحلية شريطة أن يلتزم مختلف الفاعلون من هياكل تمويل صغير ومجتمع محلي والدولة بهدف هذه الأداة الذي يتمثل في المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق بعث مشاريع. لتحقيق ذلك يجب على الأطراف المذكورة أن تقوم بدورها في مسألة التمويل الصغير وذلك بأن تحرص على الاستثمار المنتج لقيمة التمويل، وبأن تحافظ على مستوى معقول لتدائين الأسر والأفراد، وعن طريق ضمان نفاذ الفئات محدودة وضعيفة الموارد وخاصة المرأة لهذا الصنف من التمويل لإدماجها اجتماعيا واقتصاديا. بالإضافة إلى ذلك ينبغي:

- الترفيع في قيمة التمويل الصغير لتتراوح بين 5000 و7000 دينار بالنسبة للقروض الموجهة لتحسين ظروف العيش ولتتراوح بين 15000 و20000 دينار لتمويل الاستثمارات المنتجة. على أن لا تتجاوز قيمة التمويل المخصص لتحسين ظروف العيش خمس (20%) مجموع قيمة القروض.

- إعطاء أولوية مطلقة في إسناد القروض إلى المشاريع التي تثنى المحلي من إمكانيات ومنتجات ومعارف ومهارات (Des projets qui valorisent le local) والتي سيتم بعثها في إطار مجامع (Groupements) أو شركات (Sociétés) بين مجموعة من الأفراد أو في إطار تعاوضيات (Coopératives) لتكون قيمة الاستثمار كافية لبعث مشروع منتج ومشغل.

- إحداث هيكل رقابي تابع للمندوبية العامة للتنمية الجهوية (CGDR) يتولى مراقبة تنفيذ المشاريع التي انتفع الأفراد بقروض لتمويلها ويقدم لأصحابها تسهيلات ومنح تشجيعية لفترة ثلاثة سنوات من تاريخ بعث المشروع.

- أن تكون الدولة هي الضامن في الفئات محدودة وضعيفة الموارد حتى يتسنى لها الإنتفاع بالتمويل الصغير لبعث المشاريع على أن تكون دراسة الملفات الخاصة بالأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئة من صلاحيات الهيكل الرقابي المحدث وهو من يتولى إحالة الملف إلى هيكل التمويل.

- هيكل البيانات الخاصة بالمنتفعين بالقروض الصغيرة في قاعدة بيانات جغرافية وإيجاد شبكة إعلامية تربط بين مختلف الهياكل المانحة لها على أن يكون مركزها البنك المركزي حتى يتمكن من مراقبة عملية إسناد القروض ولكي لا يتسنى للأفراد الحصول على أكثر من قرض في نفس الوقت من مختلف المؤسسات المقرضة.

- تشريك المجتمع المدني والنخب المحلية باستشارتها حول المشاريع التي يعتزم المنتفعون بعثها من حيث مدى ملاءمتها لطبيعة واقتصاد المنطقة.

إجمالا، يمكن أن تكون فاعلية أداة القروض الصغيرة أكبر في التنمية المحلية إذا استثمرت في المحلي وذلك بتمويل المشاريع التي تثنى الإمكانيات والمنتجات والمعارف والمهارات المحلية على أن تضطلع الدولة بدور الضامن لنفاذ الفئات الضعيفة ومحدودة الموارد وخاصة المرأة، والحكم (L'arbitre): بين المنتفع والمؤسسة المقرضة في صورة تعثر المشروع، والمعدل (Le modérateur) : عدم السماح بتجاوز مستوى محدد من التدائين، والداعم لهذه الأداة: بتقديم التسهيلات ومنح التشجيع والمساعدة لأصحاب المشاريع.

خاتمة

يبرز مثال بلدة الذهبيات محدودية الحصيلة التنموية للتمويل الصغير فباستثناء المساهمة البسيطة جدا لهذه الأداة في تحسين الظروف الحياتية لبعض السكان فهي لم تحقق الأهداف التي أوجدت من أجلها والمتمثلة في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات ضعيفة ومحدودة الموارد والمرأة عن طريق مساعدتهم في بعث مشاريعهم الخاصة. بل أدت إلى ارتفاع مستوى التداين في البلدة إلى حد يندر بالخطر. حيث دخل عديد الأفراد في حلقة التداين المفرغة (التداين لسد الديون). وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسات وبحوث قام بها عديد الباحثين وأيضا منظمات غير حكومية لتقييم نتائج هذه الأداة في البيرو ونيكارقوا والبوسنة والمغرب والبرتغال وغيرها من البلدان الأخرى.

ففي واقع الأمر يؤكد تنامي عدد مؤسسات التمويل الصغير وتوجيه بعض البنوك لقسم من نشاطها إلى هذا المجال في العالم أن التمويل الصغير قطاع مربح. ولا أدل على ذلك أكثر من تنامي حجم نشاط هذه المؤسسات وانتشارها السريع في المجال رغم حداثة نشأتها وتهافت المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع. فإلى حدود ديسمبر 2017 بلغ عدد المؤسسات التي تنتظر الحصول على الترخيص لممارسة هذا النشاط 5 مؤسسات في البلاد التونسية إضافة إلى التسع مؤسسات الموجودة. وحسب رأينا فإن هذه المؤسسات ليست إلا وسيط بين الأفراد الذين ليس بوسعهم اتباع المسالك العادية للاقتراض (الفئات ضعيفة ومحدودة الموارد) والمؤسسات والوكالات المالية العالمية والقارية مثل البنك العالمي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) وغيرها من الهياكل المانحة الأخرى.

لكن يمكن تطوير فاعلية هذه الأداة في التنمية المحلية وذلك عن طريق توجيهها إلى الاستثمار المنتج في المحلي. لتحقيق ذلك نؤكد على:

- تضافر مجهودات جميع الأطراف من دولة ومجتمع محلي (سكان محليين ومجتمع مدني) ومؤسسات تمويل
- الدور الكبير الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني والنخب المحلية في تشجيع الراغبين في الانتفاع بالتمويل الصغير لبعث مشاريع على الانتظام في مجامع أو شركات أو تعاقدات لبعث مشاريعهم وذلك بتكوينهم في الغرض وبتحسيسهم بمدى فعالية وجدوى الانتظام في هيكل مجمع لتنفيذ مشروع مقارنة ببعث مشروع بصفة فردية وتوجيههم إلى المجالات التي يمكن الاستثمار فيها
- الانتقال من مقاربة المحلي باعتباره موضوع تنمية إلى مقاربه كعامل للتنمية وذلك بالاستثمار في إمكانياته ومنتوجاته والمعارف والمهارات التي يمتلكها مجتمعه
- مصاحبة الباعثين (تكوينهم، تقديم التسهيلات، مساعدتهم في الترويج...)

المراجع بالعربية

- الأكل مختار، (1999). « المجال الريفي المحلي بالمغرب: حصيلة التنمية بين الموروث والمعاصر ». الجغرافية والتنمية، العدد 16-15، تونس، ص ص 17-29.
- المحيضي نور الدين، (1999). « المنظمات غير الحكومية والمجال المحلي: "وادي الزان" بالشمال التونسي ». الجغرافية والتنمية، العدد 16-15، تونس، ص ص 139-160.
- المشي بوجمعة، (1999). « أي نجاعة لبرامج التنمية الريفية المندمجة في تهيئة المجال المحلي: مثالا مشروع "أولاد زويّد" (ولاية سيدي بوزيد) ». الجغرافية والتنمية، العدد 16-15، تونس، ص ص 131-138.
- بن غربية الحبيب، (1999). « مفارقات التنمية الزراعية داخل المجالات المحلية: دراسة لنموذجين بالمنطقة السقوية العمومية لقرمبالية ». الجغرافية والتنمية، العدد 16-15، تونس، ص ص 63-86.

المراجع بالفرنسية

- AÏT-HAMZA M., (1999). « Le développement local. Quel espace ? Quel interlocuteur ». GEOGRAPHIE ET DEVELOPPEMENT, n°15-16, Tunis, pp 17-35.
- BELHEDI A., (2018). Du lieu au territoire Trajectoires, itinéraires & postures paradigmatiques de la géographie. Publications de la faculté des Sciences Humaines et Sociales, Tunis, 311 p.
- BELHEDI A., (1999). « Problématiques de l'espace local ». GEOGRAPHIE ET DEVELOPPEMENT, n°15-16, Tunis, pp 69-83.
- BELHEDI A., (1998). Repères pour l'analyse de l'espace. CERES, Tunis, 459 p.
- BELHEDI A., (1996). Développement régional, rural, local. CERES, Tunis, 351 p.
- BELHEDI A., (1992). Société, espace et développement. Publications de la faculté des sciences humaines et sociales, Tunis, 262 p.

-
- COLLECTIFS (Sous direction de BELHEDI A.), (1998). Quelques aspects du développement régional et local en Tunisie. CERES, Tunis, 245 p.
 - GUERIN I., SERVET J-M., (2004). « Exclusion et Liens Financiers ». Rapport du Centre Walras 2003, Paris, Economica, 693 p.
 - LARANCE L.Y., (1998). « Building Social Capital from the Center: A Village-Level Investigation of Bangladesh's Grameen Bank ». Washington University, St. Louis, Missouri,
 - LAROUSSE H., (2009). Micro-crédit et lien social en Tunisie. La solidarité instituée. Paris, IRMC-Karthala, 312 p.
 - OMRI W. (2009). Analyse de la performance dans les IMFs tunisiennes : Cas de ENDA inter-arabe. Mémoire de mastère, Faculté des sciences économiques et de Gestion de Sfax, 96 p.
 - RAHMAN A., (1999). « Micro-Credit initiatives for equitable and sustainable development: who pays? ». World Development, Vol. 27, N°1, pp 67-82.